

العلاقات الإيرانية السوفياتية

د. عبدالله النفيسي

وعدم اعتداء - إلا أن إيران رفضت العرض - وفوق كل ذلك وقعت في مارس من العام ذاته، اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة . بالطبع رد الفعل لدى السوفييت كان عنيفاً . حيث سخرت الصحف السوفيتية أعمدة كاملة من صفحاتها لنقد الشاه وسياسته . وكثرت تعليقات القسم الإيراني في إذاعة برلين الشرقية - الذي كان يسنن بالشيوعيين الفارين - والتي ندع: المسلمين في إيران « بحذو أبناء علي في الجهاد لازالة الطغيان » . على حد تعبيرهم . وقد رافقت هذه الحملة الإعلامية السوفيتية مقالات حادة في الصحف المصرية تنتقد الشاه وينسب - بكافة النعوت - مما دفع إيران في النهاية إلى قطع علاقاتها مع « الجمهورية العربية المتحدة » آنذاك .

في نهاية أغسطس بدأت تظهر مؤشرات الانفراج في العلاقات بين البلدين . فقد نحي اقبال عن رئاسة الوزارة الإيرانية . وعيّن في محله شريف امامي . وتبادل كلا من الشاه وخروشيف رسائل - مجموعها سنة - فنيهاً - رغبة صريحة من الطرفين بإعادة العلاقات، لطبيعتها . وأكد الشاه في أكثر من تصريح أن إيران ترغب في ذلك ، سريطة أن ينحقق التفاهم على أساس منين من الاحترام المتبادل (١) .

وقد كان موقف خروشيف في رسائله الأولى متشدداً وراغباً في تضييق حدود التعاون العسكري وغير العسكري بين إيران والولايات المتحدة ، إلا أنه - أزاء تشدد الشاه من الجانب الآخر - بدأ يؤكد على ضرورة التعايش السلمي بين الشعوب . وقد أدرك كثير من المراقبين السياسيين السوفييت الحكمة في تصرف خروشيف هذا واهتمامه الكبير في تحقيق التفاهم مع الشاه (٢) . وعندما زار بريجنيف طهران في نوفمبر ٦٣ م ، وقد كانت العلاقات وصلت لحد كبير من التحسن ، صرح بأن ذلك دليل على إمكانية تحقيق السلام بين الدول

العلاقات الإيرانية السوفياتية

طرات تغيرات هامة في الستينات على سياسات إيران الداخلية والخارجية . فبعد فترة طويلة من الركود بدأت إيران في دخول مرحلة من النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي المتسارع لم يشهد له مثيل في تاريخ إيران الحديث . بدأت اثر ذلك العلاقات الإيرانية السوفيتية بالتحسن المتدرج . ورغم أن سقوط حكومة مصدق وقيام حزب توده الشيوعي أمر لا يستحسنه مبدئياً السوفييت ، إلا أن ذلك لم يمنعهم من مناقشته قضايا عديدة تهم البلدين : مراجعات حول ترسيم الحدود - حقوق صيد السمك في بحر قزوين - مشكلة الذهب الإيراني المصادر في الاتحاد السوفيتي، وشركة النفط الإيرانية السوفيتية (٣) . وقد كانت موسكو تنظر بكثير من الحذر والتخوف تجاه الحلف العسكري الذي تربطه إيران مع تركيا وباكستان . وفي كثير من التصريحات والتهامات الرسمية وغير الرسمية من جانب السوفييت ، ذكرت إيران أنها بناء على معاهدات ١٩٢١ و ١٩٢٧ لا يحق لها الانضمام لأي حلف ، بهدف في التحليل النهائي نحو عمل مضاد للسوفييت (٤) . غير أن اكتشاف السلطات الإيرانية لمؤامرة حزب توده الشيوعي داخل الجيش وسلاح الجو الإيراني ١٩٥٤ والذي شارك في التخطيط لها المحقق العسكري في السفارة الروسية بطهران ، قد عرضت العلاقات لهزة سرياً ما طوقت من الجانبين بذكاء وواقعية . وقد دعي الشاه لزيارة الاتحاد السوفيتي ٥٦م - أي بعد تصفية حزب توده الشيوعي - ووقع اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات أصبح بعدها الاتحاد السوفيتي في مقدمه المستوردين للصادرات الإيرانية حيث كان يستهلك في ٥٧م ٢١ ٪ من جملتها .

وفي ٥٩ م بدأت العلاقات بين البلدين تتعرض للأزمة المتوقعة . فقد عرض الاتحاد السوفيتي في مطلع العام على إيران توقيع معاهدة صداقة

(1) Laqueur, W.Z., «The Soviet Union & The Middle East.» London, 1959, pp. 207 - 8.

(2) Pravda, July 2, 1954; also March 16, 1955.

(3) Middle East Record, 1960, p. 65.

(4) Kasalkin in «International Affairs» (Moscow), April, 1968.

وقد بلغت مبالغ الاراضي الموزعة ١٣٠٠٠ مليون ريال إيراني ، غير أن ملاكها لم يعوضوا نقداً بأكثر من ٢٤٣٠٠ مليون ريال وباتى المبلغ تم استيفاؤه اسهما في الشركات . وانتهت المرحلة الاولى من تطبيق القانون في اواخر عام ٦٧ م . وبدأت المرحلة الثانية بأمر متوسطي وصغار الملاك ببيع أو تأجير اراضيهم اذا زادت عن مساحة ٣٠ - ٢٠٠ هكتار اعتماداً على خصوبة الارض وموقعها في البلاد . وبدأت تناسس في أرجاء متباعدة من إيران التعاونيات والوسائل الحديثة في زراعة الارض . هذه الإصلاحات في المجال الزراعي أدت الى أحداث تغييرات طبقية جفزية في الريف برزت على عريضة من صغار الملاكين . ترتب على ذلك حصول السلطة على تأييد هذه الطبقة الجديدة العريضة وبالتالي عزل الاقطاع أو بقاياه الذي استأثر في فترة من الفترات بحصة لا بأس بها من النفوذ السياسي حتى بات عاملاً ضاغطاً على السلطة . الا انه ينبغي ان نوضح هنا بأن تطبيق القانون لم يمر بسهولة . فقد سعى الاقطاع بإثارة المشاكل للسلطة في الأماكن النائية عن العاصمة طهران . فآثار بعض القبائل وخاصة قبيلة قشقاني ، واستغل العرب في خوزستان الفرصة لتصعيد مطالباتهم بالانفصال عن التراب الإيراني . وبدأت طبقة التجار تبدي تدهورها تجاه السياسات التثقيفية التي اتخذها الشاه . اما الائتلاحنسيبى الإيرانية فقد كانت ما تزال تعيش في حالة الاغتراب التي سبقت هذه الاجراءات . في تلك الفترة لم يكن حزب توده قد تمكن من النهوض بعد عمليات القمع التي تعرض لها في ٥٢ - ٥٥ م ولذلك لم يشكل اي خطر تجاه مخططات السلطة الإصلاحية . الا ان الجبهة الوطنية والتي كاد في رئاستها سابقاً الدكتور مصدق حاولت ان تجهد هذه المخططات ، خاصة وان كوادره التنظيمية تمثل الشريحة الدنيا من الادارة الحكومية ذات التماسي اليومي اللصيق بتطورات القوانين الحكومية وتنفيذها . وفي يونيو ٦٣ م قامت المظاهرات في أنحاء متعددة من إيران يرعاها كثير من الاقطاعيين وطبقة من رجال الدين الذين اثارتهم القوانين التي تجيز للمرأة التصويت السياسي . وكان يساند ويساهم في هذا كثير من رؤوس الادارة الحكومية والعسكريين الذين بدأوا يشعرون بالخطر بدهاهم في عمليات التطهير ، تحقق في تلك الفترة لقاء جبهوي عريض : الاقطاع ، الطلبة اليساريين ، طبقة رجال الدين ، التجار ، والقبائل الانفصالية

والكل . خلال زيارة بريجنيف تم التوقيع على اتفاقيات الفزانيت وترسيم الحدود ، كذلك اتفاقية تقضي بالتعاون الاقتصادي والتقني بين خص نهرى اترك وارس ولاقامة سد في تلك المنطقة الشمالية من إيران . ونوقشت مشاريع اخرى وعد الاتحاد السوفياتي على اثرها إيران قرضاً بمبلغ ٣٠ مليون دولار . من نتائج زيارة بريجنيف أيضاً تأسيس جمعية للعلاقات الثقافية بين إيران والاتحاد السوفياتي ومقرها الرئيسي في موسكو ، وكان يرأس فرعها في طهران الجنرال جهانباني فعضو مجلس الشيوخ الإيراني . بدأت اثر ذلك دول أوروبا الشرقية تزويد إيران بالقروض وترسل وفوداً عديدة لمناقشة المشاريع المشتركة لتعزيز مرحلة الانفراج السياسي بين إيران والكتلة الشرقية .

ينبغي ونحن بصدد التعرض للنحسن الملموس في العلاقات الإيرانية السوفياتية ، ان نتطرق لحظيات السياسة الإيرانية واكتشاف طبيعتها ومدى تأثيرها على العلاقات الخارجية . ففترة ١٩٦٠ - ٦٣ م ، وهي فترة تحسن العلاقات الإيرانية السوفياتية . كانت مرحلة اختيارية بالنسبة للسلطة في إيران . فخلال تلك المرحلة وصلت السلطة لقراراتها باجراء الإصلاحات الفورية في كافة مجالات الحياة في إيران . فلم تكن انتخابات ٦٠ م تبشر بالاستقرار السياسي ، وقد دفع ذلك على تجميد المجلس في مايو ٦١ م ، ولم يدع الأخير لاجتماع الا في اكتوبر ٦٣ م . خلال تلك المرحلة كانت تحكم إيران الارادات الامبراطورية ، ولم تحاول السلطة تغليف الوضع بأي غلاف ديمقراطي . وعندما تولى الدكتور أميني رئاسة الوزارة في مايو ٦١ م ، وجد نفسه ازاء وضع مالي هزيل مما اضطره لاتخاذ اجراءات سريعة واسعة في مجال اصلاح الادارة الحكومية وجباية الضرائب وتطهير الجهاز القضائي واعطاء المناصب الادارية في المناطق النائية من العاصمة صلاحيات تنفيذية اكثر . وقد توج الشاه هذه المرحلة الجديدة بتوقيعه على قانون اصلاح الزراعي (١) .

من الاغراض الاساسية لتطبيق قانون اصلاح الزراعي كان هو كسر النفوذ السياسي لكبار الملاكين والاقطاعيين . وقد طبق اول الامر في شمالي غربي إيران حيث النظم الفلاحي كان يائخذ اشكالا ناضجة . وخلال المرحلة الاولى من تطبيق القانون وزعت الاراضي في اكثر من ١٥٠٠٠ قرية وعلى اكثر من ٦٠٠٠٠٠ فلاح .

(١) Avery, Peter, «The World Today», July 1955.

في هذا العدد مقالة تقييمية لقانون اصلاح الزراعي .

الموصوفة مراحلها في منشيرموكراساته . بمعنى آخر كانت الحكومة من خلال الإصلاحات تحاول أن تخفف من حدة التناقضات الطبقية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الأرض والفرصة ، بينما كانت مهمة حزب توده المرحله — كأي حزب شيوعي خارج السلطة — تازيم التناقضات الطبقية وبالتالي انضاج مبررات الثورة الشاملة على النظام لكن رغم كل شيء . كان من الواضح جدا أن موقف السوفييت تجاه الشاه كان متجاوزا لاعتبار حزب توده عقبة في وجه التقاهم بين البلدين ، حيث كان الحزب يعاني من خلافات داخلية حادة جعلت السوفييت أنفسهم لا يطمنون له (٢) . لذلك لم يكن السوفييت على استعداد لوضع أولوية للمصالح التكتيكية للتشكيل الشيوعي الإيراني ضمن تعاملهم مع إيران الدولة . كذلك أبدت بعض كوادر حزب توده معارضة صريحة لسياسات السوفييت التوفيقية تجاه الشاه . هذا التشكك التنظيمي من جهة والطهر الفكري من جهة أخرى في بنية حزب توده هو الذي ضغف على السوفييت بوجوب تجاوزه وتحقيق التقاهم مع الشاه .

على المستوى الرسمي استمرت موجة تبادل الزيارات على أعلى المستويات . ففي يولييه ٦٥ زار الشاه موسكو ، وفي السنة التي عقبها زار خمسة بلدان في أوروبا الشرقية : رومانيا ، يوغسلافيا ، وقد زارها في مايو ويونيه ، كما زار في سبتمبر كلا من بلغاريا والمجر وبولنده . وفي كل عاصمة كانت تراسيم الاستقبال تنوق في بنخها ومظهرها والحشد لها كانفة المراسم التي تعد لزعماء الدول الشيوعية المجاورة ، وهذا بلا شك مؤشر على الاهتمام الرسمي لكسب ود وصداقة الشاه . وفي نهاية كل زيارة كانت البيانات المشتركة تشيد بالجهود التي يبذلها الشاه داخل إيران . هذه البيانات المشتركة وضعت حزب توده موضع حرج حاد لدرجة أنه بادر بانتقادها بصفقتها مناقضة للروح الرفاقية . من نتائج زيارة الشاه لأوروبا الشرقية كانت اتفاقيات تجارية وقسمت في ٦٦ — ٦٧ م بمقتضاها تستورد البلدان التي زارها الشاه ما قيمته ٣٣٥ مليون دولار من الصادرات الإيرانية متوزعة كالآتي : بولنده ١٥٩ مليون ، تشيكوسلوفاكيا ١٠٧ ، رومانيا ١٠٤ ، بلغاريا ١٥ . وقد أبدت هذه البلدان اهتماما كبيرا في إقناع الشاه لتسويق المزيد من النفط الإيراني في منطقتها نظرا لارتفاع أسعار النفط

في خوزستان . مكونات هذه الجبهة وعناصرها تتوحد فقط في معارضتها للسلطة ، لكن من الواضح أن منطلقاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية كانت متناقضة متعارضة في طبيعتها وأساسياتها . كانت تلك الفترة حرجة جدا بالنسبة للسلطة وصلت قمته في التصعيد باغتيال رئيس الوزراء على منصور في يناير ٦٤ م .

أذن كان من الطبيعي والمتنظر أن تحاول الحكومة الإيرانية تخفيف التوتر والاضطراب في علاقاتها الخارجية للفرغ لتحديات الجبهة الداخلية . وبعد تفهم أوضاع إيران الداخلية نستطيع أن نصل لتفسير معقول للتحسين المطرد الذي كانت تشهده العلاقات الإيرانية السوفياتية . وقد استجاب الاتحاد السوفياتي استجابات واضحة لإيران طمعا لإبعادها عن منطقة النفوذ الأميركي وبالتالي تحييد وتأمين حدوده الجنوبية . قد تكون هناك عوامل أخرى دفعت الاتحاد السوفياتي للسمي في تحسين علاقاته مع إيران ومنها عامل الصراع الصيني في القارة الآسيوية ومخافة وقوع إيران في دائرة نفوذه ومحيط تفاعله ومصدر القلق السوفياتي تجاه إيران كان يمثل في خوفه من تأسيس قواعد عسكرية أميركية في شمال إيران . إلا أن الشاه صرح أكثر من مرة أنه لن يسمح بإقامة هذه القواعد ، مما دفع المنظرين فسي الحزب الشيوعي السوفياتي لمساندة الإصلاحات الداخلية التي كان الشاه بصدد تنفيذها بعد أن كانوا قد وصموها في السابق بصفة « الحركة الانتفاضة الشاغلة للجماهير عن حقوقها » (١) .

وبدأت تظهر مؤشرات لاحتمال بروز تآلف طبقي ينحني لتأييد الإصلاحات . كما ظهر استعداد القادة السوفيات لتقبل فكرة استثمارية الملكية في إيران ، وعدم اكترائهم بتأسيس البرجوازية الجديدة ، شريطة أن تنتهج إيران سياسة خارجية في المنطقة لا تصادم مع مصالحهم المباشرة . أما بالنسبة لحزب توده الشيوعي فلم يرض سياسات الشاه الإصلاحية ووصفها « بالمناقضة للروح الديمقراطية » في برامجها الإذاعية التي يبثها من إذاعة برلين الشرقية . وقد كان لوقف السوفييت التفاهي مع الشاه أثر على وحدة الصف والتنظيم في حزب توده . بعض الشيوعيين في إيران ارتأوا أن الإصلاحات سوف ينتج عنها تحسين لموس في مستوى المعيشة . وبالتالي تقوية للحكومة المركزية في طهران وتجريد الحزب من مبررات الدعوة للثورة الشاملة

(1) Izvestia; Sept. 16, 1962.

(2) Zabih, Sepehr. «The Communist Movement in Iran», University of California Press. 1966, pp. 123 - 161.

يتناول السيد ذبيح خلال هذه الصفحات من كتابه الخلافات الداخلية في الحزب بتفصيل .

البتروكيماوية ، وفي تبريز حيث قامت مصانع الآلات وتركزت . أما بخصوص القروض الخارجية فمعظمها من الولايات المتحدة ، فقد بلغت ١٩٠ مليون دولار من جملتها ٨٣ مليون كانت مخصصة لميزانية الدفاع . وفي نهاية ٦٧م. اقلعت بعثة الممونة الأميركية في طهران مكاتبها بقناعة أن إيران تشهد تقدما ملموسا في اقتصادها وتجارتها الخارجية بحيث لم تعد بحاجة للممونة (١) .

النفط واستخراجه كانت الصناعة التي فتحت الافاق امام التطور الاقتصادي في إيران . حتى ٥١م - أي تاريخ التأميم في ظل حكومة مصدق - كانت إيران أكبر دولة مصدرة في الشرق الاوسط لاحداث والتطورات السياسية اثر قرار التأميم جعل من إيران في المرتبة الثالثة بعد الكويت والسعودية ، رغم أن دخل الدولة من النفط تضاعفت ثلاث مرات ما بين ٥١ - ٦٥م (٢) أما الحكومات التي تبنت حكومة مصدق فقد اتهمت الكونسورتيوم بإبطاء الانتاج وبالتالي اعاقا التطور الاقتصادي والاجتماعي في إيران وهدد الشاه ورئيس وزرائه بإبطال الاتفاقية مع الكونسورتيوم إذا لم يتوصل الى صيغة جديدة بين الجانبين (٣) . كانت الحكومة الإيرانية تطالب بزيادة الانتاج بنسبة ٢٠٪ سنويا ، إلا أن الكونسورتيوم كان مخوفا من اثر هذه الزيادة على اسعار النفط . كانت شركات النفط ترى أن هناك فائضا عالميا في الانتاج مواكب لعدم وجود اسواق جديدة ، ولذلك فاصرار الدول المنتجة على زيادة انتاجها لم يكن يتناسب مع الحقائق الموضوعية للملابسات صناعة النفط العالمية (٤) . فوق كل ذلك - ترى الشركات - ان زيادة الانتاج في إيران بهذه النسبة العالية سوف يعرض علاقات إيران مع الدول المنتجة للنفط لكثير من الاختيارات المرة . أما وجهة نظر إيران فكانت مسئلة من الوضع الداخلي في البلاد وهي انها حوج نظرا لضخامة حجم السكان لعوائد نفطية كبيرة من حاجة الكويت وأبو ظبي وبقية دول الخليج ذات التعداد السكاني الضئيل . ينبغي التوضيح أن اوضاع صناعة النفط الإيراني كانت لها آثارا واضحة على العلاقات الإيرانية السوفيتية ، لذلك كان من الضروري الدخول في حثياتها . فمن وجهة نظر السوفييت ان الكارتيل الدولي نظم مقاطعة النفط الإيراني ما بين ٥١ - ٥٣م (أي مفرق مصدق) ، وانهم في ضغطه على إيران منذ ذلك الحين حتى بعد سقوط حكومة مصدق المسؤولة عن قرار التأميم (٥) .

الذي يحصلون عليه من الاتحاد السوفيتي . وقد توصلت كلا من من إيران ورومانيا في أغسطس ٦٦م الى اتفاقية بمقتضاها تزود الاولى الثانية بالنفط والاخيرة تزودها على مدى خمس سنوات بالتركتورات مع قطع الفيار اللازمة وبناء مصح لها وورش لصيانتها . وبذلك حصلت رومانيا على سوق احتكارية لم تكن منافسها في هذا المضمار اية دولة اخرى . إلا أن الاتفاقية تعطلت منذ مراحلها الاولى حيث تبين للخبراء الإيرانيين ان التركتورات المنوي تسليمها لإيران لم تكن تتوفر فيها المواصفات المتفق عليها ، كما تبين لهم فيما بعد انها كانت معدة اساسا للتصدير الى الصين ولسبب ما لم تصدر .

تبعت زيارات الشاه لاوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، زيارات لبعض الرسميين منها زيارة رئيس الوزراء هويده الى العاصمة السوفيتية في ٦٧م وزيارة كوسيجين لطهران في ابريل ٦٨م . كما تبادل الزيارات كلا من رئيس وزراء إيران ورئيس وزراء رومانيا ، وزارت شقيقتنا الشاه تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، وتعددت الوفود البرلمانية والفنية ذهابا وايابا بين طهران والعواصم الشرقية . الا انه لا يجب أن نبالغ من اهمية هذه الزيارات والنجاحات المتأتية من ورائها ، ويكفي أن نعتبرها ظاهرة تؤكد ان السياسة الإيرانية تشهد مرحلة مراجعة حيث تنحى في اتجاه استقلالي بعيد عن الاعتناء والارتكاز على التوجيه الغربي وقد كان لهذا الاتجاه الاستقلالي المتفرد اثره الواضح على موقع إيران في المجال الدولي والمؤسسة العسكرية الإيرانية والاقتصادية الإيرانية .

ساد طهران في اواسط الستينات جو من الثقة نظرا للتقدم الذي أحرزه الاقتصاد الإيراني . فبين ٦٤ - ٦٧م تحقق نمو اقتصادي سنوي بما يعادل ١١٪ بينما لم ترتفع تكاليف المعيشة أكثر من ١٪ . محصول القمح والشعير ارتفع من ٣ مليون طن في ٦٢ - ٦٣م الى ٥ مليون طن في ٦٧م ، حيث كان لأول مرة تستطيع إيران ان تصدر الحبوب بعد ان تكتفى ذاتيا . ورغم هذا الارتفاع المأموس في الانتاج الزراعي إلا أن نسبة من جملة الانتاج القومي أخذت في الهبوط (من ٢٤٪ في ٥٩ - ٦٠م الى ٢٤٪ في ٦٦ - ٦٧م) نظرا لبرنامج التصنيع المتسارع . الدخل الفردي والذي كان من اوطى النسب في العالم ، ارتفع من ١٩٧ دولار في ٦٥م الى ٢٢٠ دولار في ٦٧م . وتأسست ثلاثة مراكز صناعية في إيران : أصفهان حيث انشئت مصانع للفولاذ ، وفي اهواز وعبدان تطورت

(1) New York Times, March 15, 1968.

(2) Hartshorn, J.E., «Oil Companies and Governments», London, 1967, p. 324.

(٣) طرا على علاقات الجانبين تطورات وتغييرات جذرية استفادت منها إيران بصورة ملموسة .

(4) Petroleum Press Service, (April 1968), p. 127.

(5) Rachkov, Boris, in International Affairs (April 15, 1966).

وتضيف وجهة النظر هذه أن الغرب بحاجة لابقاء الإنتاج النفطي الإيراني على ما هو عليه من انخفاض حتى يظل إيران بعيدة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي وزبون دائم الحاجة للقروض والمعونات والخبرات الغربية مقابل كونه مستودعا ضخما للمواد الخام (١) أما الشيوعيين الإيرانيين فكالعادة كانوا أكثر تطرفا من السوفييت أنفسهم واتهموا الشاه بانسائه لاستطيع حراكا مع الكونسورتيوم وبينما الشركات هي السلطة الفعلية في إيران . طبعاً التطورات التي طرأت على علاقة الشاه بشركات النفط والاتفاقات الجيدة التي استطاع الشاه أن يستخلصها منها أثبتت عكس ذلك .

ينبغي أن نذكر هنا أهمية أوروبا الغربية واليابان كمشترين رئيسيين للنفط الإيراني . وأنه مهما تعرضت علاقة الشاه بشركات النفط الغربية العاملة في إيران لا يمكن أن يلقي من حساب هذه الحقيقة . أما الاتحاد السوفييتي فإذا ما قرنت الكميات التي يستوردها من النفط الإيراني بترك الكميات التي يستوردها الغرب لتضع أنها قليلة ولذلك فليس من المنتظر من الشاه إلا أن يحاول قدر الإمكان الحفاظ على حسن علاقته بالغرب مع حسن الجوار والاتحاد السوفييتي . إلا أن سياسة حسن الجوار هذه تطورت لتأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية وأنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بتفصيل الاتفاقيات التجارية العديدة التي تربط إيران بالاتحاد السوفييتي وكتلة أوروبا الشرقية باتفاقية ٦٣ م كانت تتعلق ببناء محطة توليد كهربائية وخزان مياه على حدود نهر أرس وتربية الأسماك تحت إشراف الخبراء السوفييت . إلا أن اتفاقيتي يناير ٦٦ م ومارس ٦٧ م كانت أكثر طموحاً من الجانبين نحو تعميق العلاقات الثنائية الاتفاقيات الأولى تقضي بأن تزود إيران الاتحاد السوفييتي بالغاز الطبيعي لمدة اثني عشرة سنة وأن يبنى خط أنابيب (٢٢ بوصة) يمتد من حقول النفط الإيراني في خوزستان إلى الحدود السوفييتية غربي بحر قزوين على أن تكون كمية الغاز الجاري في بادئ الأمر لا تقل عن ١٠.٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ابتداء من سنة ٧٠ م بالمقابل تكفل الاتحاد السوفييتي بتنفيذ عدة مشاريع أهمها مصانع الفولاذ في أصفهان وشراء قسط كبير من صادرات إيران ، معظم الصوف الإيراني ، وثلاث صادرات إيران من الحديد الخام والجلود والحنطة وما يقارب ٤٠ ٪ من الكافيار الإيراني الفاخر . علاوة على ذلك فقد كان الشاه يفكر في يوليو ٦٦ م الاستعانة بالسوفييت للحصول على موارد مضادة للطائرات ، إلا أن الولايات المتحدة بادرت

في إعطاء الشاه اتفاقية ذات بنود أرحم من التي أعرضها السوفييت وهذا يدخل التسابق السوفييتي الأميركي تجاه كسب الشاه . ومع ذلك فقد زار رئيس الأركان الإيراني الجنرال بهرام أنبان موسكو في ديسمبر ٦٧ م للتباحث مع السوفييت حول التزود بالأسلحة السوفييتية على أن يتم التسليم في موعد أقصاه مايو ٦٨ م ، وفي نفس الوقت كان الشاه في الولايات المتحدة يحاول الحصول على صفقة أسلحة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار تشمل طائرات مقاتلة Supersonic وبوابات حديثة وغيرها من الأسلحة الدقيقة المتطورة (٢) . هذا الاهتمام البالغ في الجانب العسكري لدى الحكومة الإيرانية يعكس التغيير الأساسي الذي طرأ على ميزان القوى في منطقة الخليج بصورة خاصة والجزيرة العربية بصورة عامة . وقد بدأ هذا الاهتمام يأخذ أشكالاً الحادة منذ الإعلان البريطاني يناير ٦٨ عن نية الانسحاب من الخليج في موعد أقصاه ٧١ م (ميزانية الدفاع الإيراني لسنة ٦٨ م كانت ٥١٢ مليون دولار .) فبدأت طهران تبدي قلقاً حول مصالحها في المنطقة كأي قوة إقليمية رئيسية . قبل الإعلان عن نية الانسحاب البريطاني كانت هناك قضايا هامشية تعترض سبل علاقات جديدة بين إيران والشاهي العربي مثل ما إذا كان الخليج يسمى فارسياً أم عربياً وعدم قبول إيران باستلام رسائل عليها طابع بحرانية ... الخ . ووصفنا هذه المسائل بالهامشية ذلك لأن تسمية الخليج تغير حقائق الأشياء والأوضاع في المنطقة ، الشرقي ساحل فارسي يخضع لسيادة دولة إيران والساحل الغربي ساحل عربي يخضع للسودان العربية المطلة على الخليج ، والتسمية لن تغير من أوضاع السيادة الإقليمية أو قواها . ولكن بعد الانسحاب البريطاني بدأت تبرز أسئلة أكثر أهمية من مجرد التسميات . والسؤال الرئيسي هو كيف ينبغي أن يتشكل ميزان القوى الجديد بحيث يضمن للمنطقة الاستقرار السياسي وماكنا للأزدهار الاقتصادي الذي تشهده ؟ . الانتكاس الأميركي في فيتنام والانسحاب البريطاني من عدن والخليج بدأ يزيد من قناعة طهران بضرورة تحسين العلاقات مع السوفييت الذين أبدوا تفهماً كبيراً للوضع الإيراني وتخلوا عن كثير من مطالباتهم في أرض شمال إيران كما تخلو عن حزب توده الشيوعي الذي لم يعد يحصل على مساعدات فعالة منهم . إلا أن الشك المتبادل بين الشاه والسوفييت ظل سمة من سمات العلاقات الإيرانية السوفييتية وتعمد بذلك طبعاً أن شغل السوفييت ببتروال الخليج وموقعه الاستراتيجي التي ييئزها الشاه داخل إيران . هذه البيانات لم يكن يدفع المسؤولين في إيران للبهجة .

(1) Kasatkin D., in *International Affairs* (January, 67), 94.

(2) *Christian Science Monitor*, Dec. 8, 1967; *New York Times*, May 22, 1968.